

السياحة والمقاولة في السياق الاجتماعي التونسي

جهة المنستيرمثالا

Tourism and entrepreneurship in the Tunisian social context

The Monastir region is an example

عادل بوزيد، كلية الآداب والعلوم الانسانية بسوسة، تونس

adel.bouzid.bensaleh@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/05

تاريخ الإرسال: 2024/03/03

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية إشكالية علاقة السياحة بالمقاولة من منظور علم اجتماع المقاولة، من خلال الكشف عن ظروف وملابسات نشأة الفعل المقاولي السياحي بالساحل التونسي، بالتركيز أساسا على أهمية هذا الفعل في إنتاج ثقافة الاستثمار والابتكار وإنتاج الثروة. وقد انتهت إلى انه يمكن الحديث عن نموذج مقاولي سياحي بالساحل التونسي من حيث التمثلات والثقافة والأدوار، وان نجاح المقاولة السياحية كان محكوما إلى حد بعيد بمنظومة من العوامل الاجتماعية والثقافية والعائلية المحلية. وقد أسهم هذا النجاح في إحداث حراك اقتصادي وديموغرافي واجتماعي هائل، غير إن نجاح المقاولة واستدامتها غالبا ما تكتنفه الضبابية ومشوب بكثير من الريبة والاهتزاز.

الكلمات المفتاحية: السياحة/ المقاولة/ المجتمع المحلي/ التنمية المستدامة/ الفعل المقاولي.

Abstract (in English):

This research paper addresses the problem of the relationship between tourism and entrepreneurship from the perspective of the sociology of entrepreneurship by revealing the conditions and circumstances of the emergence of the tourism entrepreneurship act on

the Tunisian coast, focusing primarily on the importance of this act in producing a culture of investment, innovation and wealth production. It concluded that it is possible to talk about a model Tourism entrepreneurs on the Tunisian coast in terms of representations, culture and roles. The success of the tourism enterprise was largely governed by a system of local social, cultural and familial factors. This success contributed to creating a economic, demographic and social mobility. However, the success and sustainability of the enterprise was often shrouded in ambiguity and greatly distorted. Of suspicion and trembling.

Keywords: Tourism /entrepreneurship /local society / sustainable development.

مقدمة:

يمثل الفعل السياحي في السياق الاجتماعي التونسي منذ الاستقلال رافدا من الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني ومحركا مركزيا من محركات التنمية. فقد أولته الدولة الوطنية الفتية حيزا مهما في المخططات التنموية وفي السياسات الاقتصادية للنهوض بالجهات والفئات، ولعل المتأمل في سريرة النشاط السياحي وتراكماته التاريخية يستنتج حجم تداعياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما أنتجه من تهيئة مجالية واستحداث لأسلوب حياة جديدة طال الأفكار والسلوكيات، ونتيجة لذلك تعتمد العديد من الحكومات والدول إلى تبوئة القطاع السياحي صدارة القطاعات الاقتصادية والقاطرة التنموية التي تجر وراءها كل القطاعات الأخرى.

أولا: الإطار النظري والمنهجي:

الإشكالية:

تعددت المقاربات والدراسات التي عُنيت بالقطاع السياحي لكن زوايا الدراسات في معظمها كانت تنجح نحو التركيز أساسا على التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بينما غاب عن هذه الدراسات ما يعرف بالجانب المقاويمي أي ثقافة الخلق والابتكار وإنتاج الثروة، وفي هذا السياق تطرح هذه الورقة البحثية إشكاليات للفهم والتفكيك بخصوص علاقة السياحة بالمقاولة تتأسس على سؤال محوري مفاده: إلى أي مدى يمكن اعتبار الاستثمار في السياحة فعلا مقاوليا يؤسس لثقافة مقاولية؟ وتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات وتقاطعات أخرى بغية الوقوف على حجم التأثيرات السياحية على مستوى ثقافة الاستثمار وخلق الثروة وبالتالي المقاولة.

فهي مقارنة سوسيوولوجية للفعل السياحي من منظور سوسيوولوجيا المقاول، تستهدف إعادة النظر في كيفية تشكّل وإدارة وتسيير المؤسسة السياحية، مثلما إن هذه الورقة هي محاولة لقياس حجم التغيير الاجتماعي المترتب عن الفعل السياحي من منظور الفعل المقاولي، لاسيما وان هذا المبحث يُطرح بشدة في ظل الظرفية الاقتصادية والتاريخية الراهنة التي تدفع كثيرا باتجاه المبادرة الحرة والتشجيع على الانتصاب للحساب الخاص فضلا عن اكتساح نزعة الخصخصة جل الاقتصاديات العالمية ومنها طبعا الاقتصاد التونسي.

من وجهة أخرى تطرح هذه الورقة سردية جديدة في دراسة الظاهرة السياحية من منظور سوسيوولوجيا المقاوله باعتبار أن الاستثمار في السياحة إنما يتنزل في إطار الفعل المقاولي، ومن خلالها نروم إيجاد تكييف نظري وميداني ومنهجي حتى يكون الفعل السياحي مؤطرا تأطيرا جيدا ويدفع باتجاه تصحيح مساره المقاولي التقليدي .

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نخترل محاور هذه الورقة البحثية في:

- ما هي ظروف نشأة الفعل السياحي في السياق الاجتماعي المحلي بجهة المنستير وامتداداته؟
- الفعل السياحي والسياق الاجتماعي التونسي المحلي: استراتيجيات التفاعل ومنسوب الاضافة.
- إلى أي مدى ساهمت المؤسسة السياحية في إرساء ثقافة مقاولية في النسيج الاجتماعي المحلي؟
- الفعل السياحي والبدائل المستقبلية في علاقة بالمحيط المحلي.

أهداف البحث:

- التعريف بحقيقة المؤسسة السياحية من منظور سوسيوولوجيا المقاوله والعمل على التكييف النظري والمنهجي والمعرفي لهذا المبحث.
 - أن نتيبن حجم التأثيرات التي تترتب عن الفعل السياحي في علاقة بعمليات الابتكار والاستثمار وخلق الثروة أو ما يعرف بالثقافة المقاولية في السياق الاجتماعي المحلي.
 - طرح بعض البدائل المستقبلية للنهوض بالفعل المقاولي السياحي التونسي من اجل سياحة مستدامة.
- فرضيات البحث:**

- 1- على الرغم من التأثيرات الهائلة للفعل السياحي على المجال المحلي بالمنستير فان الملاحظ إن هذا الفعل قد استترف إمكانيات الجهة أكثر مما أضاف لها.

2- لأن كانت ثقافة الاستثمار وخلق الثروة سابقة للنشاط السياحي بجهة المنستير فإن الثراء المقاولي الذي يميز النسيج المحلي الراهن يُعزى بالأساس إلى الانتشار الواسع للمؤسسات السياحية التي فرضت تهيئة مجالية شاملة.

منهجية البحث:

انطلاقاً من مراكمتنا المعرفية والنظرية لمبحث سوسولوجيا المقابلة بشكل عام والمقابلة السياحية بشكل خاص في دراسات سابقة، وتبعاً للأهداف المرجوة من هذه الورقة والتي هي أساساً العمل على تثمين البعد المقاولي في الفعل السياحي وتثمين العوامل الاجتماعية والثقافية في بلورته، سوف نعتمد المنهج الوصفي طريقة لمعالجة الظاهرة على اعتبار أن هذا المنهج يعتمد دراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع، ويعتبر أكثر المناهج ملاءمة لأغلب المجالات الإنسانية، بالاستناد إلى المقابلة نصف الموجبة وسيلة لجمع البيانات، على إن وحدة الملاحظة الميدانية تتكوّن من باعثن وخبراء ومهنيين في القطاع السياحي بجهة المنستير.

مفاهيم البحث:

1- السياحة: على الرغم من نشأة مفهوم السياحة في إطار ضيق على مستوى الممارسة فإن هذا النشاط نعت بالذهب الأزرق L'or bleu نظير ما ينطوي عليه من عائدات مالية هامة. و السياحة باعتبارها سلوكاً وممارسة تزامنت تاريخياً مع أوقات الفراغ فممارسة السياحة تكون عند خلو الفرد من أي التزامات، فلا غرابة إذا أن نجد المفهوم قد تطوّر و تنوع تبعاً لتطوّر و تزايد أوقات الفراغ في حياة الفرد أو ما يفضل تسميته البعض بالوقت الحر، وعموماً تُعرّف السياحة وفق المنظمة العالمية للسياحة على إنها مجموع الأنشطة الممارسة من قبل أشخاص طيلة مدة سفرهم وإقامتهم في أماكن بعيدة عن محيطهم الطبيعي لفترة متعاقبة على أن لا تتجاوز السنة و ذلك لأجل غايات ترفيهية أو غيرها غيرها(Ouvrage collectif,1998,P.13).

2- المقابلة: إن المقابلة من منظور سوسولوجي هي كل فعل يستهدف التنظيم العقلاني للعمل الحر وفق تعبير "ماكس فيبر" (فيبير ماكس، بدون تاريخ، ص11). فالمقاولون هم فئة نشأت في مدرسة الحياة القاسية، يتميزون بالصبر والثقة بالنفس والثبات والإخلاص التام لعمليهم، ويعتبر "شومبيتر" إن الفعل المقاولي هو كل فعل تجديدي يهدف إلى خلق الثروة والابتكار، مثلما انه فعل ينطوي على مسار حركي معقّد يعكس ثمرة عوامل اجتماعية - ثقافية ونفسية وسياسية واقتصادية

ذلك الفعل القادر على خلق مسار للتنشئة الاجتماعية وإمكانيات وقدرات على الخلق والتجديد القيمي، وهو ما يتطلب جنسا خاصا من الأفراد.

3- المجتمع المحلي: رغم ما أُشبع به هذا المفهوم من بحوث ومؤلفات إلا أنه لا يزال محل خلاف بين العديد من الباحثين، عموما يطلق هذا المفهوم على مجموعة من الناس في منطقة جغرافية محددة تنشأ بينهم علاقات إنسانية متبادلة وتجمعهم عادات وتقاليد وأهدافا مشتركة تساعدهم على بلورة وعي ذاتي بأنفسهم (عضيبات عاطف عقلة، 2010، ص 722)، وعلى الرغم من أن هذا المجتمع يشكل وحدة جغرافية واقتصادية تغطي الكثير من الخدمات فإنه لا يشكل عادة وحدة سياسية وقانونية مستقلة كما هو الحال بالنسبة للمدينة أو القرية، ويمكن اختزال هذا المفهوم في ثلاثة أبعاد أساسية وهي: البعد البيولوجي والبعد الجغرافي والبعد الاجتماعي، وأهم ما يميز المجتمع المحلي طغيان الأسلوب التلقائي والعاطفي والتعاوني بين الأفراد والجماعات.

4- التنمية المستدامة: يحظى مفهوم التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة باهتمام بليغ من جانب كل المجالات البحثية وهي تلك التنمية المستمرة أين يكون فيها الإنسان الغاية والهدف والوسيلة. وفي هذا السياق تعرف اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون أن تُعرض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة على إشباع احتياجاتها، وهي مخطط يحرص على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة وعلى أساس المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل مجتمع (أبو النصر مدحت، 2017، ص 79)، وتتفرع عن هذا المفهوم السياحة المستدامة في علاقة ببحثنا وهي السياحة التي تلبى انتظارات السائح دون تهديد النسق البيئي والثقافي والاجتماعي بما يعني إن السياحة المستدامة مطالبة بان تلبى احتياجات ثلاث مجموعات (Beddaa Mohamed&Bachir Mustapha, 2021P.192): 1/ السياح (عرض سياحي ملائم) 2/ العاملون في القطاع السياحي (ظروف عمل ملائمة) 3/ السكان المحليون. (احترام التقاليد وأنماط العيش المحلية).

1- السياحة والمجتمع التونسي: طبيعة العلاقة والحراك المتوَلَّد:

غني عن البيان أن البلاد التونسية تحظى بتقاليد سياحية عريقة دوليا بما أهلها من نحت علامة تجاربه ساطعة في السوق الدولية، ونتيجة لذلك شغل الفعل السياحي موضوع بحث مستفيض من قبل كل التخصصات ووفق مقاربات متنوعة بالنظر إلى طبيعة الحراك المتوَلَّد عنه على مستويات عدة .

وعلى خلفية ندرة الموارد الطبيعية وصعوبة استثمارها، اعتمدت دولة الاستقلال السياحة خيارا استراتيجيا لتطبيق الايديولوجيا الليبرالية والانفتاح على الآخر وتحديث المجتمع التونسي، بما جعل من السياحة قاطرة الاقتصاد الوطني، فهي صناعة معدة للتصدير بامتياز وكفيلة بان تعكس صورة البلاد وخصوصياتها الاجتماعية والثقافية والتاريخية، وقد طغى على استراتيجيا السياسة السياحية التونسية منذ بداياتها البعد الاقتصادي، دون تمييز وتقدير حقيقي للأبعاد الأخرى، ورغم هذا البعد الاختزالي، فان سيوررة النشاط السياحي أكسبت العديد من المناطق التونسية علامات سياحية فارقة ذات جاذبية عالمية، بالنظر إلى ما أنتجه النشاط السياحي من حراك عميق خاصة على المستوى الاقتصادي، فقد نشطت قطاعات اقتصادية متنوعة لتلبية احتياجات النشاط السياحي على غرار قطاع النقل بجميع أصنافه والبنوك وشركات التأمين والتجارة والمؤسسات الترفيهية والنوادي الليلية والمقاهي والحانات، وكذلك قطاع البناء والتشييد، كما يُمثل النشاط السياحي سوقا استهلاكية (شلغبي محمد، السياحة و التنمية في المنستير، 2001، ص147) هامة بالنسبة للمواد الغذائية والمشروبات، وهذا ما أنتج بيئة تشغيلية هائلة. ورغم إن اليد العاملة في القطاع السياحي ظلت موسمية في معظمها لكنها كانت حلا في العديد من الجهات لامتنصاص ظاهرة البطالة.

في مقابل هذه التداعيات الهائلة للقطاع السياحي، فان البعض يقلل من قيمة الحراك المتولد عن الفعل السياحي، بدليل إن السياحة التونسية هي ذات نمط متخارج Extraverti (Lamine) 1998,P.316 (R.)، قاعدته الأساسية الأسواق الخارجية، ولان السياحة الدولية هي منتج أحدثته الدول الصناعية بامتياز تلك التي تمتلك مستوى عيش رفيع يؤهلها بأن تمارس السياحة، وهي التي تتحكم في نسق تطوره من خلال الشركات الدولية التي تهتم بتنظيم الرحلات Tours operateurs. فالسياحة لم تكن نتيجة مرحلة عفوية، بل كانت وليدة مرحلة تاريخية انتعشت فيها الصناعة والتجارة فأفرزت التدفق السياحي، وطالما أن السياحة لم تقم على قاعدة صناعية نابعة من الداخل فان نتيجتها لن تخدم القوى الاجتماعية المحلية إلا البعض منها رغم ما تنطوي عليه من عائدات مالية وإمكانيات تشغيلية.

2- الفعل السياحي والحراك المقاولي بجهة المنستير:

2-1- بأي معنى يُطرح النموذج المقاولي السياحي بجهة المنستير:

إن تاريخ الفعل المقاولي بجهة المنستير يستمد جذوره من ماض بعيد، بما جعل اليوم من مدن وقرى جهة المنستير بيئات حاضنة للأنشطة الاقتصادية، وعلى وقع حراك اقتصادي دائم. ورغم إن المبادرات المقاولية الأولى في مجال السياحة، كانت من قبل الدولة، لكن سرعان ما نشطت حركة المقولة السياحية من قبل الأفراد والعائلات، وتميزت سيورتها بالتنامي السريع. ولأن تمثل الساحلي للفعل المقاولي فيما يبدو يستند إلى عوامل عائلية واجتماعية ونفسية بالأساس، بدليل أن معظم المؤسسات السياحية بجهة المنستير تعود ملكيتها إلى أصول ساحلية. فالساحلي يتصف بتمثل قوى لمقولة الانتماء الاجتماعي، وتسيطر على المجتمع الساحلي رمزية الأرض والمحلي وهي أخلاقيات تستمد جذورها من الأخلاق الدينية الإسلامية، التي لها تأثير كبير على الحياة الاقتصادية و تؤكد تفوقها في كل مرة على الأخلاق الاجتماعية و السياسية، ولعل جدوى هذه المبررات تجد ضالتها عندما نجدتها تتقاطع مع نفس

الاستنتاجات التي انتهى إليها الباحث الفرنسي «Denieul» أثناء دراسته للفعل المقاولي بجهة صفاقس (Denieul(P.N), 1992, P.154). على أن خصوصية الفعل المقاولي بالساحل تكمن في قدرته على الاستثمار في مجالات اقتصادية مختلفة. وعلى عكس بعض المناطق التونسية، فإن المقاول الساحلي استطاع أن يوجد ذلك الانسجام ما بين النشاط السياحي والنشاط الصناعي خاصة، بدليل أن معظم المقاولين السياحيين تميزت أنشطتهم المقاولية بالتنوع¹⁰. خاصة وأن رواد المقولة السياحية الأوائل لم يكن مجال استثمارهم الأول السياحة، وإنما كان النشاط السياحي تتويجا لمسيرة من الاستثمارات والتراكم المقاولي. وعموما فالنموذج المقاولي بجهة المنستير هو سليل منظومة اجتماعية وثقافية ترسخت في النسيج الاجتماعي المحلي وأنتجت ثقافة مقاولية ظلت امتدادا للعديد من الأجيال عبر ورتة الأبناء المؤسسات والشركات عن الآباء ومواصلة مسيرة المقولة. فالإرث العائلي يلعب دوره في تكوين وتطوير وإعادة إنتاج المقولة.

لكن مقومات ترسخ النموذج المقاولي بجهة المنستير تُعزى كذلك إلى الدعم القوي من السلطة السياسية، وإلى نوعية العلاقات والاستراتيجيات التي ينسجها المقاول ذات البعد الزبوني والولائي. أي تلك العلاقات التي تستند إلى التبعية والمصلحية بعيدا عن الأطر الرسمية العقلانية، وهي التي تنطوي

علمها المقاربة الاستزلامية (Lamine (R), 1998, P.494). فنجاح المشاريع وصعود الباعثين الجدد يعود بالأساس إلى الاستراتيجيات التي تمر حتما بالشبكات المحلية والوطنية للعلاقات الاجتماعية-السياسية (عبد الرحيم حافظ، 2006، ص262). ذلك أنه من العوامل البارزة والقوية التي جعلت من البورجوازية بجهة المنستير فئة مقاولية، تلك المتمثلة في الدعم الكبير والمتواصل من قبل الدولة لها. ومهما يكن من مبرر وراء تشكل المقاوله فان الحقيقة السوسولوجية أننا أمام نسج اجتماعي محلي محقّر على الخلق والاستثمار.

2-2- التصنيف المقاولي للباعثين السياحيين بجهة الساحل التونسي:

من خلال دراستنا (بوزيد عادل، 2010)، للسير الذاتية للعديد من الباعثين السياحيين انتهينا إلى تنوع كبير في مساراتهم واختصاصاتهم المهنية، بما يعني أنهم لا يشكلون طبقة متجانسة على الأقل من حيث التكوين والتأهيل. وقد حاولنا إعداد نمذجة لفئة الباعثين السياحيين بجهة المنستير تتمثل في:

- فئة أولى و هم الباعثون غير الحرفيين، وهم رجال الأعمال الذين انتصبوا باعثين سياحيين خاصة في فترة الستينات بسبب عدم دخول القطاع السياحي ضمن سياسة التعاضد، فكان ملاذهم إما بهدف تنوع أنشطتهم الصناعية والتجارية، أو بهدف الحصول على امتيازات جبائية، وكذلك استجابة لنداء الزعيم الحبيب بورقيبة.
- فئة ثانية من الباعثين أوجدتها الشركات الاستثمارية المحلية منها والأجنبية والتي مكنت بالتعاون مع مؤسسات وبنوك وصناديق عمومية من التشجيع على الاستثمار في السياحة، وقد كانت فترة الثمانينات تجسيدا لها و مثلت مجد السياحة التونسية.
- فئة ثالثة وتمثل ثلة من الإطارات السياحية التي اشتغلت كثيرا بالمجال السياحي سواء في القطاع العام أو الخاص واكتسبت الخبرة و التجربة الكافية بما مكّنها من بعث مشروع. و قد شكّل هذا النموذج اللؤلؤة البراقة في سماء السياحة التونسية.
- فئة رابعة برزت خاصة في التسعينات من القرن العشرين وهم ثلة من الباعثين المستثمرين ذوي بعد تفاخري ترفي ostentatoire. وهم في الغالب صناعيون يُنتجون عادة تجهيزات لفائدة المنزل، وتدرجيا استهوتهم الحياة السياحية وأنشطتها. لكن تجربة هؤلاء في معظمها باءت بالفشل في المجال السياحي لأنه مجال لا يحتمل التوقع والتطفّل والخطأ فيه صعب إصلاحه، لأن لحظة الخطأ هي نفسها لحظة دفع الثمن. و أبرز سلبيات هذه الفئة أنها لا تعترف بالتخصص و همّها الوحيد جلب المال.

في قراءة متأنية وفاحصة لأبعاد هذا التصنيف ومبرراته يبدو أن السياق التاريخي كان المعيار الأول في التصنيف، بمعنى أن كل مرحلة تاريخية تفرز فئة تستجيب لاحتياجاتها، علما وأن هذه الفئات ليست بالضرورة منفصلة عن بعضها، بل ربما تكون فئة هي امتدادا للأخرى، وربما هي الحالة الأكثر انتشارا في جهة المنستير، بدليل إن العديد من المؤسسات السياحية تناقلت بالوراثة وأنشأت لها فروعاً أخرى سواء بجهة المنستير أو بجهات أخرى، ولكن أكثر فئة لاقت إحاطة من الدولة وامتيازات هي بلا شك الفئة الأولى، وهي فئة رجال الأعمال الذين ليس لديهم أي تجربة بالمجال السياحي، لكن تُجهم بإغراء كبير من أعلى هرم الدولة واستجابة لامشروطة للانخراط في المشروع البورقيي التحديثي. والملاحظ إن الفئة المقاولية الأكثر نجاحا ونجاعة هي تلك التي اكتسبت تكوينا سياحيا أهلها بان تكون محل انضباط واحترام ومسؤولية، واستطاعت باستحقاق اكتساب لقب "المقاول السياحي"، وساهمت في تأسيس ثقافة مقاولية في المجال السياحي وإكساب المنطقة هوية اقتصادية تتمثل أساسا في النشاط السياحي.

ككيف تُطرح علاقة الفعل السياحي بالفعل المقاولي في السياق الاجتماعي بجهة المنستير؟

ثانيا- تحليل المعطيات الميدانية:

1- المنستير باعتبارها مدينة سياحية:

قبل تناول المعطيات الميدانية بالتحليل والتفسير، من المفيد تأطير الفعل السياحي بجهة المنستير. فبعيدا عن منطق المحاباة والخلفيات السياسية والايديولوجية، فإن مدينة المنستير خاصة ومحيطها المجاور تفرض نفسها وجهة سياحية بامتياز، لما تزخر به من شواطئ ناعمة ورمال ذهبية وبحار زرقاء، وبعد تاريخي عميق يعكسه حصن الرباط الذي يعود تأسيسه إلى أواخر القرن الثامن ميلادي، إضافة إلى الميناء الترفيهي مارينا المجهز لاستقبال أكثر من 400 يخت، دون التغاضي عن ملاعب الصولجان حيث اختصت بعض النزول في هذه الرياضة وأصبحت قبلة لها من كل دول العالم.

وتتنصب اليوم بالوجهة السياحية "المنستير صقانس" 49 وحدة فندقية ووحدتان دور ضيافة و49 وكالة أسفار و14 مطعمًا سياحيا. ورغم ما خلفته جائحة الكوفيد-19 من تداعيات كارثية على القطاع السياحي أدى إلى تعطل النشاط السياحي بالكامل، إلا إنها استعادت نشاطها اليوم قرابة 90% من الوحدات السياحية.

وحتى نقف على حقيقة الفعل السياحي بجهة المنستير وتداعياته على مستوى الفعل المقاولي والثقافة المقاولية في السياق الاجتماعي المحلي، اعتمدنا تقنية المحادثة بالاعتماد على عينة تكونت

أساساً من باعثن سياحيين وخبراء سياحيين وأساتذة في التكوين السياحي بالجهة. من خلال المقابلة نصف الموجهة، وقد تضمنت العينة "عشر مقابلات". وبالتالي فمنهج الدراسة كيفي بالأساس، لأننا نعتبر أن طريقة المحادثة وكيفية ردود فعل المبحوث وانطباعاته كلها مؤشرات قد تكشف عن العديد من الخفايا والحقائق. على إن التحليل العلمي المعرفي للمقابلة يتطلب توليد الأفكار والموضوعات من المحاورات والمحادثات المجراة مع المبحوثين وهذا تطلب منا إعداد نوع من النمذجة والتصنيف للمحتوى المعرفي للمقابلات، هذه النمذجة التي هي عبارة عن مقولات أو محكات نعتقد أنه من خلالها قد ننتهي إلى فهم طبيعة العلاقة بين الفعل السياحي والفعل المقاوي في السياق المحلي بجهة المنستير .

2- في ظروف نشأة الفعل السياحي بالمنستير وملايساته:

2-1- إمكانيات سياحية هائلة لا تخلو من خلفية محابياتية:

حتى نقوم بتجذير الفعل السياحي تاريخيا بالجهة، تساءلنا حول ظروف نشأة هذا الفعل وملايساته، والحقيقة إن اغلب الشهادات تقول بأنه علينا القيام بقراءة موضوعية وعقلانية لظروف نشأة الفعل السياحي بالمنستير، لأن عامل المحاباة والانحياز يفرض نفسه بلا شك. على ان الأغلبية أقرت إن مدينة المنستير ذات إمكانيات سياحية هائلة ومتنوعة تنصدها الثروة البحرية والشاطئية، ولذلك كانت أولى الثروات التي وقع تميمها ومن خلالها أصبح للسياحة التونسية عامة علامة تجارية مسجلة عالميا، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي المتميز والموروث الحضاري والثقافي الثري للمدينة والجهة عموما. في المقابل يعتقد جميع أفراد العينة أن أطروحة المحاباة للمدينة والتي تستمد مشروعيتها من الزعيم "الحبيب بورقيبة" ابن المدينة لا يمكن نفيها، بل تُطرح بقوة من منظور أن "بورقيبة" أراد إعادة تأسيس المنستير تماما مثلما أراد إعادة تأسيس البلاد التونسية¹، وبذلك بدأ العمل على تميم الإمكانيات السياحية بالمنستير ولا سيما البحرية والشاطئية، وقد أستتبع ذلك بتهيئة مجالية واسعة النطاق، متوفرة بها كل المرافق العمومية. وحتى تُحفّز الدولة رجال الأعمال على الاستثمار في السياحة شرعت في تأسيس أول وحدة سياحية بالمنستير أطلقت عليها اسم "تانيت المنستير" في بداية الستينيات. ومما يُستدل بشكل جلي على نزعة المحاباة التي لم تكن من جانب الزعيم "بورقيبة" فحسب، بل من السياسيين والمسؤولين المحيطين به، تأسست أول مدرسة للتكوين

من مقابلي مع احد خبراء القطاع السياحي بالمنستير بتاريخ 2023/1/28¹

السياسي بالمنستير، ولدعم دفع الحركة السياحية ومرونتها بالجهة، أُقيم مطار دولي بالمنستير ظل مُوجهاً في السنوات الأولى خاصة للحركة السياحية الدولية بنسبة تقارب 90%. وفي الأثناء لعب المسؤولين الجهويين دوراً بارزاً في تحفيز رجال الأعمال على الاستثمار في السياحة، بتوفير امتيازات وتشجيعات كبيرة وصلت إلى حد افتتاك الأراضي الخاصة، وتقديمها للمستثمر السياحي بأثمان زهيدة، كل ذلك من أجل جعل المنستير وجهة سياحية بامتياز. وهذه الممارسات اللاقانونية والتعسفية التي انتشرت كثيراً في بداية بعث المشاريع السياحية بجهة المنستير، أنتجت انخراماً واضحاً بين النشاط السياحي ومدى تأثيراته على المحيط المجاور، ولا سيما بخصوص الممارسات اللامسؤولة والنزعة الانتهازية الربحية التي اتصف بها الباعثون السياحيون، بالنظر إلى ما يحضون به من تجيل وتشجيع من قبل السلط الحاكمة، مما فسح لهم مجالاً من اللائقين لممارسة استراتيجياتهم. فبأي معنى تُطرح التأثيرات السياحية على المجال المحيط بجهة المنستير؟

2-2- الفعل السياحي ومنسوب الإضافة بالجهة: كان بالإمكان أحسن مما كان.

في علاقة بما انتهينا إليه من استنتاجات ترتبت عن المحاورات يبدو أن تركز الفعل السياحي بالمنستير كان متبوعاً بكثير من التسرع والتعسف واللامبالاة، تجاه مكونات المحيط المحلي وخصوصياته، بدليل أنه كان مدعوماً بخلفية سياسية واضحة، وبنوايا تحديثية غير محسوبة العواقب، وهذا ما اتجهت إليه معظم الشهادات ذلك إن عامل التثمين للإمكانيات السياحية أُخترل في الثروة البحرية والشاطئية فقط، بينما تم إهمال بقية الإمكانيات الأخرى، لعل أهمها الثقافية والتاريخية، والحقيقة أن هذا التركيز على السياحة الشاطئية تزامن في فترة الستينيات مع العلامة المميزة للسياحة الدولية التي تقوم على مثلث (البحر والشمس والرمال)، لكن السياحة التونسية ظلت سجيئة هذا النمط طيلة عقود رغم تسارع وتيرة التحولات الاجتماعية والثقافية، وما أفرزته من أنماط جديدة واحتياجات مستحدثة، وارتفاع القدرة التنافسية للأسواق السياحية العالمية. وبقدر ما جلبه الفعل السياحي بالجهة من تهيئة مجالية ومرافق عمومية، ورفاهة للمجتمع المحلي، فإن اتجاه المحاورات الطاغي يفيد بأن هذا الفعل كان غاز مستنزف للشريط الشاطئي البحري، ودفع بالكثير من العائلات إلى التخلي عن أراضيها بشكل طوعي أو تعسفي، والزج بالبعض منهم في النشاط السياحي ليس عن قناعة بل اكرها ومخافة التفريط في الأرض بأثمان زهيدة. وتأكيداً لذلك ذكرت بعض الدراسات الميدانية للقطاع السياحي أن السلط العمومية رُحبت بالقطاع السياحي ومنحته الأولوية المطلقة في جميع المجالات،

وذلك دون اعتبار مصالح المالكين الأراضي ورغباتهم، ووجوب حماية الثروة الزراعية وضرورة التحكم في عملية تحول الأرض من الاستغلال الفلاحي إلى الاستعمال السياحي (سهم حافظ، 1993، ص81). لاسيما وان السياحة التي عُرفت بها السوق التونسية منذ الستينيات هي السياحة الجماهيرية *Tourisme de masse*، وهو نمط يتطلب وحدات سياحية ضخمة وتجهيزات تحتية مصاحبة (وسائل نقل، مياه، طاقة، وسائل تطهير). لكن الثابت ميدانيا وفق شهادات أفراد العينة إن النشاط السياحي لم ينبني منذ التأسيس على تهيئة مجاله متكاملة ومسؤولة، خاصة تجاه المحيط الاجتماعي برمته، وإنما غلب عليه الطابع العشوائي والانتهازي، في ظل التسامح الكبير من قبل مسؤولي الدولة، ولاسيما في المنستير مسقط رأس الزعيم "الحبيب بورقيبة". ولذلك كان ثمن تركيز النشاط السياحي بالمنستير وصعوده السريع وتأثيراته البالغة بشكل مباشر وغير مباشر، هو التدهور الكارثي للشريط الساحلي والانخراط الواضح للمنظومة البيئية، فضلا عن ندرة الموارد المائية والطاقية عامة. ونتيجة لذلك اقر الجميع إن القطاع السياحي بالمنستير قد أخذ من المجال المحلي أكثر مما أعطى، خاصة عندما تساءلنا عن الفئة الأكثر انتفاعا من الفعل السياحي من بين ثلاث فئات أو مجموعات في علاقة بالفعل السياحي حسب أغلب الدراسات المختصة، وهم (السياح/العاملون بالنزل/بقية المجتمع) تبين إن المستفيد الأكبر هو السائح، طالما إن السياسة السياحية في تونس ظلت رهينة الطلب وليس العرض السياحي، وهو العامل الذي يتحكم فيه السائح عبر الشركات السياحية الأوروبية الكبرى، التي تفرض علينا أسعارها والتعبية للممولين الأجانب. وفي المقابل ظلّ العاملون في النزّل يسعون باستمرار لإرضاء السائح على حساب وضعيتهم التشغيلية الهشة، وغير المستقرة طالما أن النشاط السياحي هو موسمي بامتياز. في حين بالنسبة للفئة الثالثة وهم بقية المجتمع بدت مكاسمهم متفاوتة حسب المجالات والفئات والأفراد. وعموما فإن السياح ظلوا طيلة عقود يعيشون جنبا إلى جنب مع المجموعات الأخرى دون أي تواصل بينها ولا تبادل حقيقي ثقافيا ولا إنسانيا، وقد وصف البعض هذه العلاقة بين مجموعة بشرية محلية وشتات اجتماعي من الناس يتواجدون في نفس الفضاء على مقربة من بعضهم ولكن بدون اتصال. ذلك إن السياح يأتون للبلاد أكثر مما يأتون للبشر يبحثون عن الاستمتاع بمباهجها غير مبالين بأصحابها (Bouhdiba Abdelwaheb, 1980, P.216). وقد أكدت هذه النزعة الكثير من الشهادات بالنظر إلى كون السياسة السياحية انبنت منذ بداياتها على عزل السائح على محيطه الاجتماعي مما أنتج وضعيات التقاء متفاوتة ومتناقضة.

في مقابل الاختلال البيّن في طبيعة اللقاء ما بين السائح والمجتمع المحلي، تبرز مكاسب أخرى للفعل السياحي قد تغيب عن البعض، وهي تلك المتعلقة بتوفر بيئة استثمارية محفّزة نتجت بالأساس عن تمركز النشاط السياحي بجهة المنستير فبأي معنى يمكن أن تُطرح علاقة الفعل السياحي بالفعل المقاولي في أبعاده المتنوعة؟

3- بيئة جاذبة مقاوليا لا تخلو من خلفيات اجتماعية وسياسية داعمة:

إن التأريخ للفعل المقاولي والثقافة المقاولية في السياق الاجتماعي بجهة المنستير لا يتحقب بوجود النشاط السياحي، بل يستمد جذوره من ماض بعيد، فقد نشطت الكثير من المقاولات قديما في مجال الفلاحة والحياكة وصناعة النسيج والتجارة، بما جعل من جهة المنستير تتوفر على اجتماعية ثرية من حيث عمليات الاستثمار والإدارة والتسيير. ولكن الاستثمار في المجال السياحي يختلف كثيرا عن بقية المجالات الأخرى بسبب الكلفة الباهظة للمشروع السياحي، إضافة إلى موسمية النشاط السياحي ثم كذلك غرابة هذا القطاع والجهل به من قبل أغلب رجال الأعمال وأصحاب المال خصوصا في بداية انتصابه. واستنادا إلى كل تلك المعطيات لم يكن من السهل الاستثمار في الفعل المقاولي السياحي دون دعم الدولة وإحاطة كبيرة مباشرة وغير مباشرة من المحيط الاجتماعي، وفي هذا السياق نساء لنا حول مدى تأثير المؤسسة السياحية في تأسيس وتمتين الثقافة المقاولية، فكانت الأجوبة مباشرة وصرحة أن التأثير كان ثابتا وشاهدا للعيان بما أحدثه النشاط السياحي من تهيئة مجالية (مد الطرقات، شبكات الماء والكهرباء، الصرف الصحي...)، إضافة إلى إقامة مطار دولي، وبانتشار الوحدات السياحية سواء تلك التي أسستها الدولة أو على ملكية رجال أعمال محليين أو أجانب، بدأت الأفعال المقاولية في المجالات الأخرى تنامي تلبية لاحتياجات الوحدات السياحية، وكذلك لاحتياجات المجتمع المحلي بالمنستير، بمفعول الدينامكية الاجتماعية المتسارعة، المترتبة بالأساس عن جحافل الزواج جراء الفعل السياحي. ونتيجة لذلك نشطت حركة مقاولية واسعة النطاق شملت ميادين السلع والخدمات، وتنامت المبادرات الاستثمارية المتنوعة من جانب فئات اجتماعية متنوعة، مما اجبر الدولة على مزيد التدخل في التهيئة المجالية وتحسين المناخ الاستثماري. ورغم إن المؤسسات الإنتاجية والخدماتية التي انتصبت بجهة المنستير لا توفر بالضرورة منتجات وخدمات لفائدة المؤسسات السياحية، لكن انتصاب هذه المؤسسات وما ترتب عنها وبسببها من تهيئة ووفرة لكل المرافق العمومية، هو الذي حفّز الفاعلين المقاولين على الاستثمار بالجهة سواء من أصيلي الجهة أو من خارجها. ومن نافلة القول إن ذلك السيل

الجارف من الأفعال المقاولية أنتج أفواجا متزايدة من النازحين لتلبية حاجة المؤسسات من اليد العاملة، مما أدى إلى توسع سكاني وديمغرافي هام أجبر الدولة على إيجاد مؤسسات ومرافق لسد احتياجاتها سكانها، وبالتالي أدى كل ذلك بطريقة أو بأخرى إلى مزيد إثراء واغناء المحيط الاجتماعي بالأفعال المقاولية، ورسخ تدريجيا منظومة من القيم المقاولية في النسيج الاجتماعي وصلب الكثير من الأوساط العائلية، بدليل إن بعض الشهادات أقرت انه توجد عائلات تحتكر قطاعات معينة عبر توارثها وإعادة إنتاج ظروف استمراريتها وتواصلها، وهذه الزعة تنسحب بشكل واضح على القطاع السياحي. على إن احتكار عائلات بعينها النشاط السياحي لا يفسر فقط برنو هذه العائلات إلى إقصاء الآخر بشكل مباشر، وإنما خيار الاستثمار في الفعل السياحي قياسا بالأفعال الاقتصادية الأخرى يبقى ضعيفا وعصيا لأن النشاط السياحي لا يزال يتميز بالموسمية والهشاشة والحساسية تجاه كل الاضطرابات المحلية والدولية، إضافة إلى التكلفة الباهظة للمشروع السياحي، ودون التغاضي عن أهمية عناصر التكوين والتأهيل والمهنية في التعاطي مع المقاومة السياحية، وفي هذا السياق تساءلنا عن العوامل الحاسمة في نجاح الباعث السياحي، فكانت اغلب الشهادات ترجح الخصال الشخصية والمهارات الذاتية التي يمكن أن تتوفر لدى الباعث السياحي، إضافة إلى توفر العلاقات السياسية والاجتماعية والربونية، وكذلك توفر الموارد المالية على أهميتها، لان توفر خصال شخصية مقاولية عالية كفيل بتطويع كل الجوانب المقاولية الأخرى، ويدفع باتجاه اقتناص الفرص الملائمة في الزمن الملائم لان فعل المقاومة من الناحية الاستمولوجية والباراديجماتية إنما هو نوع من اقتناص الفرص، وهذا ما انتهى إليه الباحث "نستروم" في قوله إن المقاومة إنما هي تحقيق لأفكار جديدة، من قبل أفراد مؤهلين لاستغلال المعلومة وتعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ رؤاهم (Nystrom, (H), 1995, P.23).

وهذا المعنى تصبح مسألة إنشاء المقاومة السياحية اقتناص لظرفية وفرصة قد تكون موجودة باستمرار لكن تحتاج إلى قدرة وطاقة نوعية للاعتراف بها وتحويلها إلى حقائق اقتصادية واقعية، وهو توصيف ينسجم بقوة مع معطيات السياق الاجتماعي التونسي، وخاصة جبهة المنستير، ذلك انه يُلاحظ أن تاريخ نشأة المقاومة السياحية وامتدادها إنما هو بالأساس تاريخ اقتناص الفرص من قبل فاعلين يتميزون بخصال شخصية فريدة. وتأكيدا لهذا التمشي اعتبر أغلب أفراد العينة أن أزمة المؤسسة السياحية بجبهة المنستير، إنما هي أزمة تسيير وإدارة وثقافة مقاولية، لأن مرحلة الأزمة ذاتها تتطلب سياسة تسيير خاصة أو ما يعرف بسياسة الأزمة، وتعتمد كثيرا على اقتناص الفرصة في الوقت الملائم، وهي

الاستراتيجية التي اعتمدها بعض الباعثين خاصة زمن جائحة الكوفيد-19، التي عصفت بالقطاع السياحي برمته، ورغم كارثية هذه الجائحة هناك من الباعثين السياحيين من اقتنص ظرفيتها ليطموح من جديد في السوق السياحية بوجهة مستحدثة، تستجيب في منتجها لمقتضيات المرحلة الراهنة، وفق سياسة مقاولية تعتمد المبادرة بالعرض السياحي، عبر طرح بدائل مستحدثة للممارسة السياحية، وتلبية لشرائح وفئات اجتماعية متنوعة. وهذا يُفترض وفق أنصار الفكر المقاولي، توفر جنس خاص من الأفراد القادرين على استغلال وتطويع فرصة المواجهة بين لايقين طبيعي بوضعية السوق، ولايقين مصطنع يحمله الفاعل المقاول، طالما إن وضعية السوق عامة إنما هي مجال صراع وهيمنة بين الفاعلين الاقتصاديين. وهكذا يظل براديفم «اقتناص الفرصة» في مجال الفعل المقاولي الأقرب والأنسب لمقاربة الفعل المقاولي السياحي.

وفي سياق مقارنة الفعل السياحي وتأثيراته المقاولية في السنوات الأخيرة لا يمكن التغاضي عن حجم الإفلاس والخسائر التي طالت المؤسسات السياحية بسبب جائحة كورونا كوفيد - 19، فقد أفلست العديد من المؤسسات بسبب الغلق الكلي لنشاطها وتحولت ملكية البعض إلى أفراد وشركات أخرى، ولكن على قساوة هذه الكارثة اعتبرها اغلب أفراد العينة عاملا ايجابيا لإعادة تأهيل القطاع السياحي برمته، سواء من حيث البنية التحتية والتجهيزات، أو فيما يتعلق بالمنتج السياحي والسياسة السياحية الراهنة التي بدأت تتجه أكثر نحو المبادرة بالعرض السياحي، وتحكم أصحاب المؤسسات السياحية في السوق السياحية التونسية بدل وكلاء الشركات السياحية الدولية ومنظمي الرحلات السياحية، بهدف التحرر من التبعية. وفي هذا الإطار شكّلت جائحة الكوفيد-19 مناسبة غير مسبوقة باتجاه تعزيز التعامل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، وبالتالي أصبح التسويق السياحي يمر في معظمه عبر شبكة الانترنت، وأصبح الحريف بإمكانه الاطلاع على العرض السياحي، من خلال بوابة المؤسسة السياحية ومن ثمة حجز إقامته المفضلة، وقد نشطت حركة مقاولية تتعلق بإنشاء وكالات للأسفار تتولى صياغة عروض سياحية على الانترنت موجهة للداخل والخارج، ونجحت هذه الحركة في تعزيز السياحة الداخلية بشكل لافت، وخاصة عبر القيام بعروض خاصة، وتخفيضات، مما رسّخ في النسيج الاجتماعي الثقافة السياحية والتردد على النزل سنويا. وعموما كان موقف أفراد العينة من الجائحة ايجابيا من ناحية إن القطاع السياحي التونسي منذ سنوات يعاني مشاكل هيكلية، لكن لم توجد إرادة حقيقية لإصلاحه، فكانت الجائحة فرصة غير مسبوقة لتعزية كل النقائص، وفضح كل

الثغرات، والاستعداد لتأهيل المؤسسات السياحية والعمل خاصة على مصالحتها مع مجتمعها، حيث التوجه نحو السياحة الداخلية أصبح جزءا لا يتجزأ من سياسة كل مؤسسة سياحية، وهذا الخيار هو الذي رأب تصدع العديد من المؤسسات، ومكّن من بث بذور أفعال مقاولية جديدة، في مجال وكالات الأسفار والمطاعم والفضاءات الترفيهية، وهذا يُعزى إلى عدة عوامل، لعل أهمها أن الفندق المصنّف تكلفته باهظة جدا إضافة إلى كون سياسة الدولة تتجه أكثر إلى أنواع جديدة من الاقامات، على غرار دور الضيافة التي بدأت في الانتشار في مجتمعنا وتشهد إقبالا واستحسانا لافتا من قبل السياح الأجانب والتونسيين، ويعتقد البعض من أفراد العينة أنها يمكن أن تكون البديل السياحي الاستراتيجي المستقبلي للسياحة التونسية، وللنمط السياحي المستدام، علما وان هذا النمط السياحي يقوم على حسن توظيف واثمين للتراث المحلي بمختلف مكوناته التاريخية والثقافية والبيئية وغيرها.

من زاوية أخرى يشار إلى انه من تداعيات الجائحة أن أجبرت الباعثين السياحيين على الاتجاه نحو تنوع المنتج السياحي والخروج من الصورة النمطية للسياحية التونسية المتمثلة في السياحة الشاطئية، ولعل جهة المنستير من المناطق التي ظلت منذ الاستقلال تزعم هذه الصورة للسياحية الشاطئية التي أستهلكت إلى حد بعيد، رغم ما تزخر به هذه الجهة من إمكانات سياحية أخرى غير مثمّنة بما فيه الكفاية، على غرار التراث التاريخي والثقافي والحضاري والغذائي، وفي هذا السياق اعتبرت الشهادات المستقاة من البحث إن الفعل المقاولي السياحي حتى يحقق الاستدامة مطالب بان يتجه نحو منتج سياحي مستحدث ينبع بالأساس من الخصوصيات الثقافية والتاريخية والبيئية لجهة المنستير، من خلال العمل على حسن تميمها وتوظيفها في العرض السياحي، على إن دور الضيافة قد تكون الفضاء المثالي لتثمين هذه الإمكانيات وتجسير الفجوة ما بين السائح والساكن المحلي التي ظلت طيلة عقود شاسعة.

خاتمة:

إن مقارنة تأثيرات الفعل السياحي على المحيط المجاور من منظور الفعل المقاولي يتنزل في إطار الفهم الشامل والإمام بكل جوانب الظاهرة السياحية في السياق الاجتماعي التونسي، ولكن هي محاولة كذلك لفهم وتفسير الخلفيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكامنة وراء تشكل المقاولية السياحية. والملاحظ إن التكتيف التي راكمنها بخصوص المؤسسة السياحية وتداعياتها على سيرورة الفعل المقاولي بجهة المنستير، كشف عن حراك مقاولي واسع النطاق متولّد بالأساس عن الفعل

السياسي وعن ثقافة مقاولية مجتمعية، وكذلك عن خصوصية مقاولية لبعض العائلات سواء تلك التي اختصت بالفعل السياحي أو بأفعال مقاولية أخرى. ذلك إن التحاور مع بعض النماذج من الفاعلين المقاولين بجهة المنستير والمعيشة الميدانية لها بين بأن الفعل السياحي هو الذي كان وراء بث الأمل والطموح وتدرجياً نحو تمثل الابتكار والإبداع والطموح نحو التأسيس لأفعال مقاولية وخلق الثروة. ولكن في مقابل هذا الثراء المتعلق بتعدد الأفعال المقاولية وتنوعها بجهة المنستير والمرتب أساساً عن انتصاب الفعل السياحي، كشف عن اختراقات زبونية وعلاقات لا شكلية حاسمة في بنية المقاولية واستدامتها، وبالتالي فلا يمكن أن يحملنا هذا الثراء المقاولي على المبالغة في الإعلاء من قيمة بعض النماذج من الأفعال المقاولية، أو من أفضلية الجهة في احتضان هذه الأفعال، وهو الأمر الذي يدفع بشدة طرح المقاولية بوصفها ظاهرة اجتماعية شاملة تتداخل فيها كل أبعاد الحياة الاجتماعية وسياقاتها.

المراجع:

الكتب:

- (عبد الرحيم حافظ، 2006) الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، سلسلة أطروحات الدكتوراه (59)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- (فيبير ماكس، بدون تاريخ) الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، لبنان.
- (مجموعة مؤلفين، 1994) إشراف ستهم حافظ، القطاع السياحي في تونس الحاصلة والأفاق المستقبلية، دار سراس للنشر، تونس.

الأطروحات الجامعية:

- (شلفي محمد، 2001) السياحة والتنمية في المنستير، أطروحة الدراسات المعمقة في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

المقالات:

- أبو النصر مدحت، مدحت محمد ياسمين، التنمية المستدامة، المجموعة العربية للنشر والتدريب، القاهرة، 2017.
- عضيبات عاطف عقل، مجتمع محلي، أنظر الموسوعة العربية لعلم الاجتماع، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 2010.

Livres:

- (Bargaoui Mohamed, 2003) Tourisme et voyages en Tunisie : Les temps des pionniers 1956 – 1973, Ed SIMPACT, Tunis.
- (Bargaoui Mohamed, 2006) Figures de proue Tourisme Tunisien 1956 - 2006, Ed SIMPACT, Tunis.

- (Bouhdiba Abdelwaheb,1980) Raison d'être, Université de Tunis.
- (Denieul(P.N),1992) Les entrepreneurs du développement : l'ethno industrialisation (la dynamique de Sfax), Paris, éd. L'Harmattan.
- (Ouvrage collectif,1998) Action touristique, France, Ed, BREAL.
- (Hzebroucq Jean-Marie,1999) Management des projets de tourisme et de loisirs, Ed GAËTAN MORIN, Paris.
- (Nystrom, H,1995) « Creativity and entrepreneurship »,in Ford C.M, Gioia D.A. éd, Sage publication.
- (Pagnon-Maudet Christine,1998) La création et la reprise d'une entreprise hôtelière et touristique, Ed ELLIPSE, Paris.

Thèses :

- (Lamine (R.),1998) Les citadin du sahel central : les mutations socio spatiale vers la citadinité, Thèse de doctorat d'Etat en géographie, Faculté de Sciences Humaines et Sociales de Tunis.

Articles de périodiques :

- Azzedine Tournés, « L'intention entrepreneuriale : Théories et modèles » in« L'entrepreneuriat », Ed, Sanabil Med SA, Tunis 2007.
- Beddaa Mohamed&Bachir Mustapha, L'impact du potentiel touristique sur les intentions entrepreneuriales dans le tourisme durable : cas de la ville de Marzouga, REMAREM, Maroc, N° 1 janvier 2021.
- Saboun Lamia , Abrika Belaid , Aknine Rosa, Le rôle du territoire dans l'émergence de l'entrepreneuriat touristique : cas de la commune de Tizirt, Revue TADAMSA D- UNEGMU,N° 1Mars 2021.